Issue (66) **December** (2023) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The State, Democracy and Opposition in the Political Thought of the Taliban

Dhakaa Talib Dawood(*) Ghassan Aklawi Saleh(**)

Zakaa.taleb1101b@copolicy,uobaghdad.edu.iq ghassan.aklawi@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date:29/8/2023 Accepted date:1/10/2023 Publication date:1/12/2023

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi66.678

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

Since the Taliban regained power in Afghanistan in August 2021, questions have arisen about how their political vision has evolved and how this might influence their approach to rule compared to their previous rule from 1996 to 2001.

This study aims to assess the transformations in the Taliban's political thought since their return to power and whether they have changed their political and governmental approach.

The analytical approach was used to study the Taliban's statements and policies since regaining power, in order to reveal the extent of change in their political and governmental positions.

Keywords: state, democracy, opposition, governance.

(*) Assistant Lectuter / University of Baghdad/ College of Political Sciences.
(**) Assistant Professor Doctor / University of Baghdad/ College of Political Sciences.

الدولة والديمقراطية والمعارضة في الفكر السياسي لحركة طالبان

ذكاء طالب داود(*) غسان عكلاوي صالح(**)
Zakaa.taleb1101b@copolicy,uobaghdad.edu.iq ghassan.aklawi@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:2023/8/29 تاريخ قبول النشر:2023/10/1 تاريخ النشر:2023/12/1

المستخلص:

بعد عودة طالبان إلى السيطرة على الحكم في أفغانستان في آب 2021، ظهرت تساؤلات حول تطور الرؤية السياسية للحركة وانعكاسها على نهجها في الحكم مقارنةً بحكمها السابق (1996-2001).

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التحولات في الفكر السياسي لطالبان منذ عودتها إلى السلطة، وما إذا كانت قد غيّرت من نهجها السياسي والحكومي.

استخدمت المقالة المنهج التحليلي لدراسة بيانات وسياسات طالبان منذ استعادتها للسلطة، بهدف الكشف عن مدى التغيير في مواقفها السياسية والحكومية.

الكلمات المفتاحية: الدولة، الديمقراطية، المعارضة، الحكم.

(*) مدرس مساعد/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
(**) أستاذ مساعد دكتور/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

المقدمة:

منذ عودتها إلى السيطرة على حكم أفغانستان في منتصف آب 2021م، عادت طالبان إلى الواجهة، مع ترقّب النظام الدولي والباحثين فيما إذا عادت برؤية وفكر سياسي مختلف عمّا هو عليه في حكمها الأول (1996م-2001م) الذي قدّم نسخة مشوّهة لنظام حكم لم تظهر ملامحه الفكرية السياسية في إدارة الحكم بشكل جليّ ومنظّم وإنما كان عبارة عن قرارات غير مدروسة وفوضوية تخلو من التأصيل النظري والفكري وغياب رؤية إدارة الدولة وغياب نظرية تأصيلية للحكم.

في حكمها الثاني (2021م- حتى الوقت الحاضر) ثلاثة مفاهيم ورؤى بحثناها في فكر حركة طالبان السياسي، أوّلها الدولة بوصف حركة طالبان قد سيطرت على جميع مفاصلها، والثانية هي الديمقراطية وما إذا استجابت طالبان لمتغيّرات العصر وانتقلت من الطريقة التقليدية المتمثلة بالشورى إلى الانتخابات، وكذلك بحثنا رؤيتها وتعاطيها مع المعارضة أو مع الآخر، وهل يرادف هذه المفاهيم الانغلاق والجمود وعدم التكيّف مع فقه الواقع ومجريات الحداثة في فكر الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة؟

وعلى هذا الأساس تُطرح إشكالية الحكم عند حركة طالبان على النحو الآتي:

1- هل تبنّت مواقف حادّة بخصوص الدولة وشكلها ونوعها، وطبيعة حكمها؟ وما هي الدولة النموذجية عند حركة طالبان؟

2- هل أحدثت طالبان مراجعات فكرية سياسية بخصوص الديمقراطية وقبولها؟، وماهية جدوى بديل الديمقراطية في الإمارة الإسلامية الطالبانية الأولى والثانية.

3- كيف تنظر طالبان إلى المعارضة؟ وهل تنطلق من موقف شرعي وسياسي من المعارضة، وكيفية احتواءهم من عدمه.

وعليه تنطلق فرضية البحث من أنّ طالبان قد أعادت تنظيم نفسها لكنها لم تُحدث مراجعات فكرية وسياسية عميقة بخصوص نظرية تأصيلية للحكم، وإنّما سعت إلى اعتراف دولي مقابل تعامل أكثر مرونة مع دول العالم، أي أنّها تفكّر بما هو خارج أفغانستان،

وتعدّه أولوية، أما على المستوى الداخلي فطالبان ما زالت محدّدة برؤية وفكر يحتاج إلى مراجعات حقيقة بخصوص الدولة والديمقراطية والمعارضة، وهذا ما سنعالجه في بحثنا.

المنهجية:

في إطار معالجة موضوعات البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي أساساً في متابعة وقراءة رؤية الدولة والديمقراطية والمعارضة في فكر الحركة، مع الاستعانة لضرورات علمية بالمنهج التاريخي.

المبحث الأول: الدولة في الفكر السياسي المعاصر لحركة طالبان

لكي نفهم فكر طالبان السياسي للدولة، لابدّ لنا من فهم عميق لرؤيتها القبلية، إذ ولدت قيادة طالبان وهيكلها الأساسي في عمق المناطق القبلية البشتونية في أطراف الجنوب الأفغاني، وقد كان للقبائل البشتونية دور تأسيسيّ مهم للغاية في مسيرة الحركة، لاسيّما عند نشأتها. هذه القبائل البشتونية ينتسب لها غالب قادة وأفراد طالبان، وللطبيعة البشتونية محدّدات مهمة يمكننا من خلالها استقراء منطقي لعقلية قادة الحركة ومؤسّسيها (الحفيان 2021):

1- **المحدّد الأول** لنمط وطريقة الحياة داخل المجتمع القبلي البشتوني ليس القانون الذي وضعته سلطات ما بعد الاستعمار من أعلى، إنما هو الأعراف الاجتماعية المتوارثة من أسفل، وتسمى بشتونوالي أو طريق البشتون أو اختصاراً البشتونية التي تعدّ أيديولوجيا وقوانين عرفية وضعية يلتزم أتباع القبيلة بتنفيذها، ويشرف على تطبيقها مجلس رؤساء القبائل، وتتكون من الدفاع عن شرف العائلة وحفظ الكرامة والالتزام بالعهود بين الأفراد والقبائل، والولاء والانتماء إلى القبيلة وكذلك حل النزاعات عن طريق التحكيم القبلي.

2- **المحدّد الثاني:** البشتونية متوافقة إلى حدّ كبير مع تعاليم الإسلام السنّي التقليدي – وإن كان فيها بعض الرواسب الجاهلية القبلية – وتشبه الكثير من الأعراف العربية

القديمة، التي كانت منتشرة قُبيل البعثة النبوية الشريفة وقبل عصر الحداثة وما بعده، ويعدّ الالتزام بها شرطاً أساسياً لحفظ المرء لسمعته وكرامته أمام نفسه وأمام مجتمعه.

وفيما يخصّ طبيعة العلاقة بين القبائل الأفغانية عامّة، والبشتونية خاصّة، وبين الدولة القومية الحديثة، فإنّ السمة البارزة لها هي مقاومة هيمنة الدولة، والتشبث بالحكم الذاتي لمناطقها. ساعد على ذلك ثلاثة أمور:

أولاً: التضاريس الجغرافية القاسية العازلة إلى حدّ ما، بين مراكز المدن من ناحية، وبين الضواحي أو المناطق الجبلية أو البوادي من ناحية أخرى.

ثانياً: الاكتفاء الذاتي للمجتمع البشتوني إذ نادراً ما يحتاج الفرد القبلي البشتوني خدمات من خارج الدوائر القبلية المحيطة به.

ثالثاً: نظرة القبائل البشتونية للدولة الحديثة على أنّها كيان معادٍ لقيم الإسلام (الحفيان 2021).

في أثناء سعيهم إلى إقامة "دولة إسلامية"، عوّل الإسلاميون السياسيون (بشتون وغير بشتون) لعشرات السنين على بناء هياكل تنظيمية حزبية حديثة من الأوساط الأكاديمية المثقفة والمجتمعات العصرية المدنية، بينما اعتمدت حركة طالبان على تنشيط وتنظيم الهياكل الاجتماعية التقليدية القبلية المحيطة بهم والموجودة مسبقاً في الأطراف، من خلال مرجعيتها الدينية التقليدية. كما نجحت الطالبان عبر المرجعية الدينية الديوبندية المذهبية التقليدية التي ينتسبون لها في توحيد القوى القبلية البشتونية وحشدها ضمن مشروع الطالبان السياسي بصورة لم تحدث مع سائر البشتونيين الذين حكموا أفغانستان قبل ظهور طالبان أو في أثنائه أو بعده. إذن فإنّ البيئة الاجتماعية القبلية المحيطة بطالبان أدّت دوراً مهماً للغاية في ولادة وصعود واستمرار الحركة عبر رفدها بمدد بشري ولوجستي غير منقطع منذ انطلاقتها وإلى الآن، وقد أحسنت طالبان في التعويل على هذه الهياكل الاجتماعية البكر الحرة، المتماسكة فيما بينها، والمتمسكة بأخلاق وقيم مجتمعات ما قبل الحداثة، مع السعي المستمر إلى تطعيمها بمزيد من التعاليم الدينية (الحفيان 2021).

فكانت الحركة تجمع بين الشوفينية القبلية للبشتون والتشدد الديني للديوبنديين – التابعين إلى المدرسة الديوبندية التي نشأت في الهند واستقت الحركة تعليمها وأصولها منها – في مزيج هجين، وقد عبّر هذا الشكل من التديّن عن نفسه بالعداء العنيف ضدّ الأيديولوجيات المنافسة له. وكان الملا محمد عمر يعتقد بأنّ الإنسان صالح ومستقيم بفطرته، لو وضع على الطريق الصحيح، فإنّه لا يحتاج إلى إكراه الحكومات ولا التنظيم الاجتماعي أو الرعاية الصحية. وبالتالي لم تكن ثمّة حكومة مركزية، وكان السُكان يُحكمون من قبل لجان طالبان المحلية، والذين كانوا يعاقبون السكان بقسوة لأدنى مخالفة للشريعة الإسلامية، ولكنهم بذلك استعادوا درجة من النظام في المجتمع. كانوا أيضاً معارضين بحدّة للحداثة، كما حكموا المجتمع الأفغاني بالأعراف القبلية المتوارثة، والتي تم عدّها حكم الله على الناس، وكانت نظرتهم محليّة تماماً (آرمسترونغ 2016، 563).

ولفهم المزيد، بدايةً لابد من الإشارة إلى ثلاث مقدمات ضرورية في تصور المشروع السياسي للحركة (الحفيان 2019، 1):

أولاً: دخول طالبان إلى المشهد السياسي حدث بشكل غير مدروس بعدما استولت على السلطة في كابول، ولم يسبقه أي تحليل نظري أكاديمي أو تصوّر سياسي متعمق من قادة الحركة.

ثانياً: لم يطرأ أيّ تغيير كبير على جوهر المشروع الذي يتمثل في السعي لتحقيق استقلالية وإسلامية أفغانستان، ولكن الحركة أصبحت أكثر وعيًا بالسياقات السياسية الإقليمية والعالمية، وطورت أداءها وأدواتها في التفاعل مع هذه السياقات.

ثالثاً: حدث التغيير الأكبر في سياسة الحركة في المجالات الاجتماعية والإعلامية، حيث شهدت ممارسات تشددية وقيودًا مثل الإلزام بارتداء اللحى للرجال والنقاب للنساء، ومنع النساء من الخروج إلا بمحرم، وحظر التصوير والتلفزيون، وغيرها.

وبحسب بعض الباحثين؛ لم يبايع أنصار طالبان "البشتونيون" في العام 1994 الملا محمد عمر، مؤسس الحركة، على "الجهاد" ضد السوفيات، أو التدخل لإنهاء الحرب الأهلية وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع أفغانستان فقط؛ بل أيضاً على تنفيذ تصور

ديني واجتماعي، تسوقه الحركة على أنه قادر على التصدي لفساد المجتمع وإقامة دولة أو إمارة إسلامية، وتعدّه هو "دين الله"، حسبما جاء في قول الملا عمر: **"نريد تطبيق دين الله في أرضه ونريد خدمة كلمة الله، ونريد تنفيذ الأحكام الشرعية وحدود الله"**(حسن 2021، 21). وهذه اللافتة العريضة التي شملها هذا القول حدّدت إلى حدٍّ كبير أهداف طالبان، فكانت هي: إقامة حكومة إسلامية، والعمل في سبيل أنْ يكون الإسلام هو دين الشعب والحكومة، وسنّ قوانين وتشريعات نابعة من الشريعة الإسلامية بغية تنظيم حياة المجتمع، وإنشاء محاكم شرعية تكون لها اليد الطولى على مؤسسات الدولة كافة، وتعيّن علماء أكفاء أتقياء على رأسها، والنهوض بالحسبة أو "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" التي تنشأ لها هيئات في جميع أنحاء البلاد، وجعل الالتزام الديني أو التقوى معياراً أساسياً في اختيار من يتولون المناصب الحكومية المهمة، وأن تكون المرجعية المُحال إليها في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية هي القرآن الكريم والسنّة النبويّة، وإقامة علاقات سياسية حسنة مع الدول الإسلامية تتمثل لـ "القواعد الشرعية"، ومدّ جسور التعاون مع الجمعيات والمنظمات الإسلامية، وتكوين جيش قوي مدرّب للدفاع عن الدولة في وجه الطامعين من الخارج، إلى جانب بعض القضايا الاجتماعية، ومنها التصدي للعصبيات القبلية والقومية، وإلزام المرأة بالحجاب، ومكافحة المخدرات، ورفض الفنون، وجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية (حسن 2021، 21-23).

وبعد هذه التقديمات التي تخصّ أثر القبيلة على الفكر السياسي لحركة طالبان ولمحات من مشروعها السياسي الذي يمثل – بحسب وجهة نظرهم – الغالبية العرقية والقبلية والدينية في أفغانستان، يمكننا الانتقال إلى رؤيتها للدولة. ففضلاً عن تأثرها بعلماء ديوبند – وبحسب أحد الباحثين – تستمد حركة طالبان في رؤيتها السياسية تصوراتها الإسلامية الأصولية فيما يتعلق بالسلطة السياسية ونظم الحكم والإدارة من آراء ثلاثة مفكرين رئيسيين، ومنهم استقت الحركة تصوراتها نحو الدولة والإمارة، والسلطة السياسية والشرعية، أوّلهم أبو الحسن الندوي أحد أهم أعلام الديوبندية، وثانيهم أبو الأعلى المودودي

وثالثهم سيّد قطب، وجميعهم ظهرت أفكارهم وتمدّدت في منتصف القرن العشرين، وتتركّز مجمل أعمالهم الإسلامية من ناحية التنظير الفكري حول المجتمع والدولة، وتنطلق في مجملها من رفض المفاهيم والمترادفات العلمانية، مثل القومية، والليبرالية، والديمقراطية، والرأسمالية، والاشتراكية، والشيوعية، وغيرها، وتثوير الأمة الإسلامية وقيادتها من خلال رجال صادقين مؤمنين برسالتهم القائمة على إخضاع السلطة السياسية لسيادة الله، وتحقيق شريعته في الأرض بمقتضى الآية الكريمة "إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ". (الأنعام: الآية:57) (زهران 2021، 17).

وبالرغم من تباين الرؤى الفكرية والأيديولوجية بين الندوي من جهة وكل من المودودي وقطب من جهة أخرى، فإنّ تأثيراتهم الفكرية المتناقضة تركت آثارها في حركة طالبان، ففي الوقت الذي ينزع فيه الندوي نحو نقد المودودي وقطب من خلال كتابه "التفسير السياسي للإسلام"، حينما عارض طرحهما فكرة "مركزية الحاكمية"، وعدّها "الفكرة المركزية لجوهر الدين"، وأنّ الأنبياء والمرسلين كان هدفهم وغايتهم هي "الحكومة الإلهية"؛ ولذا سعوا إلى إحداث الانقلاب السياسي من أجل تأسيس "المدنية والحضارة على أسس من الخير والفلاح"، يؤكد الندوي أن دعوة الأنبياء والمرسلين كانت تقوم بشكل أساسي على توحيد الله في العبادة، ونبذ عبادة الأنداد والشركاء(زهران 2021، 17) (Forouzan And Alishahi 2018, 764-767).

أما المودودي فيُقدّم رؤيته نحو الدولة الإسلامية وهدفها المرجو منها، المتمثل في ترسيخ الفكر القائم على أصول الإسلام (القرآن والسنة)، وفي كتابات سيد قطب يسمّيها "النظام الإسلامي"، ويرى سيد قطب أنّ "الدين في الفهم الإسلامي مرادف لمصطلح نظام، كما هو موجود في الاستخدام الحديث، وهو ما يتفق مع منظور طالبان لشكل الدولة بوصفها أداة للإصلاح(زهران 2021، 17) و(الميالي 2019، 341-369).

كما يرى المودودي أنّ الدولة يجب أنْ يديرها فقط أولئك الذين يؤمنون بأيديولوجية الإسلام -حركة طالبان أنموذجاً- التي تقوم عليها، وفي القانون الإلهي الذي تم تكليفه بإدارته "**أنّ مجرد الإيمان بأيديولوجية الإسلام لا يكفي لمسلم لإدارة الدولة**"، وهو ما يجعل المودودي يذهب إلى أنّ "**مديري الدولة الإسلامية يجب أن يكونوا أولئك الذين كُرّست**

حياتهم كلها لمراعاة هذا القانون وتنفيذه، والذين لا يوافقون فقط على برنامجه الإصلاحي ويؤمنون به تماماً؛ ولكنهم يؤمنون تماماً روحه، وهم على دراية بتفاصيلها". ويذكر كذلك أنّ"**من يقبل هذا البرنامج، بغض النظر عن العرق أو الأمة، أو الدولة التي ينتمي إليها يمكنه الانضمام إلى المجتمع الذي يدير الدولة الإسلامية، لكن أولئك الذين لا يقبلون ذلك لا يحق لهم أن تكون لهم أي يد في تشكيل السياسة الأساسية للدولة**"(زهران 2021، 17) و(الزبيدي، طارق عبد الحافظ وعلي، تغريد حنون. 2018. 276).

في مقابلة أجراها الباحث مع أحد أعضاء حركة طالبان بشير أحمد الأفغاني، بعد سؤاله عن تأثّر الحركة بنظرية (الحاكمية) لأبي الأعلى المودودي؟ وهل تبنت حركة طالبان بعض آراء المودودي؟ أجاب بأنّ الحركة "**لم تتأثر أبداً، وأنّ طالبان لا علاقة لها بالمودودي وطرحه، المودودي لا يعدّ عندنا من الرجال الذين يقتدى بهم**"(مقابلة خاصة).

لكن سعيد الأفغاني – عضو حركة طالبان – في لقاء تلفزيوني، قال جواباً مغايراً لما قاله بشير أحمد؛ إذ قال سعيد الأفغاني أنّ الحركة "تؤمن بحاكمية الله".. ومعروف أنّ نظرية الحاكمية أوّل من أعاد طرحها في العصر الحديث هو المودودي.. وتحدّث سعيد الأفغاني بالقول؛ تعتمد حركة طالبان في سياستها على الطريقة التقليدية للمدرسة الديوبندية التي أُسّست على أساس الجهاد ضد الاحتلال والقوات الانجليزية الغازية، للحفاظ على التعاليم الدينية والقيم الإسلامية في شبه القارة الهندية، وقضية الحكم عند طالبان قائمة على الاستخلاف والحكم لله تعالى، ونوعية الحكم الطالباني سيكون على أساس الشورى كونه أصل من أصول الشريعة الإسلامية كما هي في رؤية السياسة الشرعية عند السنّة والجماعة بحسب تعبير سعيد الأفغاني، أي يبقى أصل ومرجعيّة الحكم الطالباني هي الحاكمية الإلهية، أما شكل الحكم فسيكون إمارة إسلامية مع إمكانية التعديل والتغيير على طبيعة تسمية مصطلح "الإمارة الإسلامية" من أجل الاعتراف الدولي وكذلك لوجود حساسيّات من جانب النظام الدولي خاصة الدول الأوروبية مع هذا الاسم(الميادين نت 2021).

إذن الحكم عند طالبان قائم على أمرين مهمين: الأول: الحكم الإلهي، الثاني: الشورى. وربّما نستنتج من رأي سعيد الأفغاني ورأي بشير أحمد؛ أنّ طالبان لا تريد أنّ تخرج من الدائرة الديوبندية التقليدية من خلال اعترافها بتأثرها بنظرية المودودي أو غيره، لكنها في الوقت ذاته تستعين بأدبيات غيرها في نظرية الحكم والسياسة.

وعن شكل الحكم كان قد بدا واضحاً – في وقتٍ سابق – في الاتفاق الذي عقدته في الدوحة مع الولايات المتحدة الأميركية في شباط من العام 2020م حين أصرّت حركة طالبان على أنْ تُعرّف نفسها باسم "**إمارة أفغانستان الإسلامية**"، وأصرّت الولايات المتحدة الأميركية على أن تتبعها بعبارة "**التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان**"، وقد تكرّر ذلك 15 مرة في الاتفاقية. وإصرار حركة طالبان على ذلك يدل على تمسّكها بأيديولوجيتها الإسلامية القائمة على منظومة فكرية أصولية تُعطي للمصطلح ومفهومه قيمة في الشكل والمضمون، خلافاً لما قاله سعيد الأفغاني عن إمكانية تغيير المصطلح لإبعاد الحسّاسية الغربية منه. فمصطلح الإمارة عند طالبان هو بديل الدولة، والشريعة بدل القانون، وأمير المؤمنين بدل الرئيس، وأهل الحل والعقد بدل مجلس الشعب، والشورى بدل الديمقراطية، والبيعة بدل الانتخاب... وربما أهمّ المصطلحات في تلك المنظومة الفكرية هو "الحاكمية"، الذي أدّى غموض مفهومه وتشابك مدلولاته، إلى مأزق في النظرية والتطبيق للجماعات الإسلامية في مرحلتي الحركة والدولة. كما إنّ التشويش وعدم الوضوح في مفهوم الحاكمية في الفكر السياسي الإسلامي، ووجود تفسيرات متطرفة لهذا المفهوم، ساهم في تقديم نماذج مشوهة للإسلام، سواء في الحركات الإسلامية أو في الدول الإسلامية. وفي مرحلتها الأولى، كانت طالبان تمثل إحدى هذه النماذج، حيث قدمت تفسيرًا متشدداً للإسلام، على الرغم من أنها في الأصل تنتمي إلى المدرسة الوسطية في الإسلام، والمعروفة بمدرسة الديوبندية. إذ تعتمد هذه المدرسة على المذهب الماتريدي، الذي يقترب من المذهب الأشعري، ويعتمد على النقل والعقل في العقائد، ويعتمد في الفقه على المذهب الحنفي الذي يعتمد على النصوص والرأي، وفي التربية تعتمد على الطريقة الصوفية الروحية المتسامحة (الميادين نت 2021).

تقابل الإمارة الإسلامية لدى حركة طالبان شكل الدولة الوطنية المعاصرة بحدودها الجغرافية، لكنّها تختلف في الشكل الهوياتي، والمضمون الأيديولوجي، والتراتبية الإدارية المنحدرة من الدولاب التراثي القديم، ويقدّمها مؤسسوها على أنّها تقوم بالأساس على النص القرآني "إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ". سماتها الرئيسة كما وصفتها ومارستها حركة طالبان هي: (تتجلى السيادة من خلال تطبيق الشريعة)، إذ يتم اختيار القائد من جانب مجلس شورى إسلامي مُختار، وتخضع جميع فروع الحكومة لسلطة الأمير، أما الشريعة يفسرها الأمير/القيادة، وعلماء مختارون تحدد/تقيد الحقوق الأساسية) (زهران 2021، 19).

كانت حركة طالبان تتطلع لإقامة إمارة إسلامية في حدود فهمها البسيط والقدمي لطبيعة تلك الدولة، وأنّها جزء من الخلافة الإسلامية، أما شكل الدولة وإدارتها فلم يستقر على صورة نهائية، وقد أثّرت فيه قناعات الأمير، أو استجابة لما تتطلّبه الظروف، وقد أُديرت الحركة كثيراً بأدوات بسيطة، وأُديرت الدولة كذلك بنفس تلك الأدوات، وقياداتها ليسوا سوى شباب قَدِموا من مدارس قرى قندهار وزابول وأورزجان إلى ساحة القتال ومن ساحة القتال مباشرة إلى السلطة، فمن البديهي أنْ تحدث كل تلك الإشكالات الإدارية؛ ولكن الحركة بقدر بدائيتها في مراحل التأسيس الأولى ومأزق السلطة فإنّها استطاعت فيما بعد أن تتجاوز الكثير من نقاط ضعفها(جبلي 2021، 25) و(علوان 2011، 90-126).

وممّا تقدّم يرى بعض الباحثين بأنّ حركة طالبان لا تتمتع بتنظيم قوي، فليس عندها هيكل إداري واضح، ولا لوائح تنظم شؤونها وبرامجها، ولا برامج لتربية أعضائها، ولا حتى بطاقات عضوية توزع على الأعضاء لتسجيلهم.. فالحركة تفتقد هذه المقومات التنظيمية الأساسية كلها. يقول طالبان إنهم ليسوا حزباً مثل الأحزاب الأخرى، فلا يهتمون بالنظام الإداري التنظيمي، بل يريدون أنْ يخدموا الشعب كلّه عن طريق تفعيل الدوائر الحكومية، فهم لا يفرقون بين المناصب الحكومية والمسؤوليات التنظيمية، لكن مع ذلك لهم هيكل شبه تنظيمي، إذ تؤمن حركة طالبان بالمركزية الشديدة في الصلاحيات، ولذلك كان يتمتع ملا محمد عمر بصلاحيات واسعة جداً، إلا أنّ الحركة مع ذلك شكّلت بعض المجالس

على مستوى الحكومة وعلى مستوى الحركة، وبرزت قيادات أخرى وشخصيات يعتمد عليها ملا محمد عمر (حقاني 1997، 109).

وبين نسختي طالبان: الأولى (1996-2001م) الغليظة القاسية المتمثلة برجم النساء وإجبارهنّ على تغطية كامل الوجه والجسد، ومنعهنّ من التعليم، وقطع يد السارق، وتحريم لعبة الطائرات الورقية، وغيرها من العقوبات الشديدة، وبين النسخة الحالية (15 آب 2021م- الوقت الحاضر)، ثمّة غياب تغييرات بخصوص الدولة وشكلها ونظريتها.

وبالرغم من أنّ هناك بعض المؤشّرات بالكمّ والفعل قد طرأت على فكر حركة طالبان السياسي بخصوص مرونة تعاطيها مع النظام الدولي، لكن لا توجد مؤشرات كافية لمعرفة حجم هذا التغيّر والتطوّر على المستوى الداخلي. فحركة طالبان الآن لا تأخذ بفقه الواقع وفقه الأولويات بشكل كبير، فضلاً عن أنّ أطروحة الحكم لدى حركة طالبان ما زالت قديمة، بمعنى أنّها تستمدّ من ثلاثة مصادر (الميادين نت 2021):

1- المصدر التاريخي: وهذا تشترك فيه مع الحركات الإسلامية الأخرى المستمدّة من فترة الدولة الإسلامية الأولى في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وعهد الصحابة وفي عهد الخلفاء الراشدين. تأخذ القالب التاريخي وتسقطه على الواقع الآن بعد 1400سنة ككلّ الحركات الإسلامية وتعدّه الأُنموذج الأفضل للحكم والموجود حتى بالمُسمّيات لا زالت حركة طالبان تحتفظ به كما هو احتفاظها بمصطلح الإمارة الإسلامية، وأمير المؤمنين ومصطلح الشورى بدل الديمقراطية، ومصطلح الموالاة بدل المواطنة، وأهل الحل والعقد بدل مجلس الشعب أو البرلمان، أي مازالت تحتفظ بالمقولات والمصطلحات القديمة بدل المصطلحات الحديثة..

2- مصدر النص القرآني والسنة والأحاديث: التي لها علاقة بأصول الحكم، وهي نصوص عامة، مثل العدالة والشورى وتتحدث عن مسؤولية الحاكم تُجاه الرعية والرعية تُجاه الحاكم، هذا أيضاً من المصادر التي تحتاج إلى تجديد وتحديث.

3- مصدر فقه السياسة الشرعية التقليدي على المذهب الحنفي: الذي تنتمي إليه حركة طالبان، كما قاله صاحب المذهب وليس كما استنبطه عقلياً، أي عدم الأخذ بما

استنبطه الإمام أبي حنيفة، والتمسّك بالنصوص التي ذكرها في هذا الموضوع. هذه المصادر وهذه المرجعية هي التي تحكم أطروحتها في حكمها وتحتاج الى تحديث.. وفوق ذلك كله لا يمكن معرفة حجم التغيير والتحديث والتجديد في فكر الحركة السياسي عن حكمها الأول وذلك لعدم توفّر نصوص مكتوبة نستطيع من خلالها أن نستقي منها فكرها التجديدي أو التغييرات التي أجروها مؤخراً (الخزعلي 2016، 75). وكيف سيكون الحكم ومقدار ما أخذته من فقه المقاصد، ومقدار ما أخذته من فقه إدارة الدولة، ومقدار ما أخذته من السياسة الشرعية، فلا توجد صورة كاملة إلّا بعض من تصريحات بعض المسؤولين في الحركة عن قضية معينة هنا وهناك.

وما أشار إليه أحد الباحثين آنفاً إنما يعكس غياب النظرية الحديثة التي تستقي منها حركة طالبان رؤيتها، كما لا يوجد منظرين داخل الحركة نفسها، رغم تجربتها التي وصلت إلى حكم أفغانستان مرتين، وذلك ما قاله بشير أحمد عضو حركة طالبان عند سؤاله من قبل الباحث؛ هل للحركة مفكرين تعتمد طالبان على أطروحاتهم الفكرية والسياسية؟ أجاب: **"ليس ثمة مفكرين عندهم أطروحات خاصة"**(مقابلة خاصة).

وصحيح أنّ حركة طالبان اجتمعت بـ 1500 شخص من كافة أنحاء البلاد في ولاية قندهار، معظمهم من العلماء المعتمدين في المجتمع الأفغاني، إلا أنّهم لم يكونوا أكثر من فقهاء تقليديين. ويعود السبب في غياب "المُنظّر الطالباني" في فكر الجماعة أنّ حركة طالبان نشأت في مرحلة قتالية. فهي إذن حركة قتالية وليست حركة فكرية، وهي قامت على هذا الأساس، إذ لا تماثل بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية الأخرى في العالم الإسلامي، فالنشأة الطالبانية إنما جاءت لمتغيرات حدثت في المجتمع الأفغاني دفعت بالملا عمر إلى تأسيس جيش من طلاب الشريعة ينفذون أعمالاً إجرائية منها محاربة الابتزاز وقطع الطرق التي كانت تحدث بعد العام 1991م، وكان ذلك السلوك من الملا عمر وأنصاره نابع من رؤية تقليدية تعتمد قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس على أسس فكرية تخطط لتأسيس نظام سياسي-ديني قائم على نظرية أو رؤية أو فكرة كاملة. ومع سقوط حكومتها الأولى، عادت طالبان

إلى الجهاد بشكل عملي مرة أخرى دون تأسيس ركائز فكرية جديدة، مع تجديد في التكتيكات العسكرية للعودة مرة أخرى إلى الحكم، لكن دون تأسيس نظري مرة أخرى (الميادين نت 2021).

كذلك تعتمد طالبان على رؤية الملا محمد عمر لطبيعة النظام وشكله ونظريّته، وذلك في المقابلة الأولى التي نشرتها مجلة الشريعة الصادرة حركة طالبان في شهر تشرين الثاني 1998م حين حدّد رؤيته لطبيعة النظام الذي يرغب في إقامته وحركته في أفغانستان بقوله إنّ النظام الذي عزمت الحركة على قيامه هو نظام إسلامي مئة بالمئة وهو الذي يحكم الناس في جميع نواحي حياتهم وهو التصوّر الذي تحمله الحركة لمستقبل أفغانستان، ويضيف الملا عمر بأنّ نظام الإسلام هو النظام الوحيد الذي يكفل السعادة للبشريّة في الدنيا والآخرة وفق تعبيره. وعن سؤاله فيما إذ كان الحكم هو غاية الحركة ومقصدها منذ البداية، أجاب الملا عمر: "**نحن لم ننهض للاستيلاء على الحكم، وليس مجرّد الحكم هو هدفنا، وهذا ما فعلناه في البداية ولكن بعد أن تمّ لنا القضاء على الفساد عرضنا الأمر على مجمع العلماء الكبير فكان اتفاقهم بعد الشورى على أن نبقى في الحكم لتنفيذ أحكام الله وتطبيق شريعته في الأرض**"(**الحناشي 2013، 71-73**) و(Hameed 2022.4).

ونستخلص مما تقدم أبرز ما يأتي:

1- تنظر طالبان إلى الدولة من منظور قبلي وليس من منظور الدولة القومية الحديثة، إذ ترى القوانين هي تلك التي ورثتها من أعرافها الاجتماعية، ومن التعاليم الدينية التقليدية.

2- سمة الخصوصيّة القبلية الأفغانية والبشتونية بشكل خاص، أنّها تختلف عن الدولة القومية الحديثة، من خلال مقاومتها لهيمنة الدولة، ويعود سبب ذلك العزلة الجغرافية بين المدن وضواحيها وبواديها ومناطقها الجبلية. وكذلك الاكتفاء الذاتي للمجتمع البشتوني، إذ نادراً ما يحتاج الفرد القبلي البشتوني إلى خدمات من خارج الدوائر القبلية المحيطة به. كذلك ينظر الفرد البشتوني إلى الدولة الحديثة على أنّها كيان معادٍ لقيم الإسلام.

3- خلافاً للحركات السياسية الإسلامية التي سعت لبناء هياكل تنظيمية حزبية حديثة من الطبقة الوسطى والمثقفة في المجتمعات الحضرية العصرية، اعتمدت حركة طالبان على تنشيط وتنظيم الهياكل الاجتماعية التقليدية القبلية المحيطة بهم والموجودة مسبقاً في الأطراف، من خلال مرجعيّتها الدينية التقليدية. ومن خلال تلك القوى حشدت طالبان لمشروعها السياسي بصورة لم تحدث مع سائر البشتونيين الذين حكموا أفغانستان قبل ظهور طالبان أو في أثنائه أو بعده.

4- غياب القانون المكتوب لإدارة الدولة ولرؤيتها وفكرها السياسي، حضر بديله حكم طالبان بالأعراف القبلية المتوارثة – مع الاستعانة ببعض القوانين من دستور العهد الملكي الأفغاني الذي اعتُمد في العام 1964 – والتي تم عدّها حكم الله على الناس، وكانت نظرتهم محليّة تماماً. كان ذلك في تجربتها الأولى، وتجربتها الجديدة (15 أغسطس 2021م- الوقت الحاضر) ليست بعيدة عن الحكم الأول، إذ لا بوادر تشريعية تلوح في أفق الفكر السياسي لحركة طالبان.

5- لم يصبح تغييراً جذرياً في فكر طالبان السياسي تجاه الدولة، وإنما ما نلاحظه ما هو إلّا تطوراً في أدائها السياسي وكيفية التعامل معه.

6- وبعد ما تقدّم يمكننا القول بأنّ رؤية الدولة في فكر طالبان الجديد ما هي إلا الإبقاء على الرؤية الطالبانية في الحكم، مع تغيير سلوكها مع النظام الدولي الذي يشمل بعض المرونة من الداخل الأفغاني ليرسل تطمينات إلى العالم الخارجي بأنّ الحركة بعد 15 أغسطس 2021م، ليست كما كان أداؤها وسياستها في العام 1996-2001م. ولمعرفة فيما إذا كان هناك تغيّراً قد طرأ على فكر حركة طالبان السياسي في مفاهيم وجوانب أخرى سنحاول دراسة ذلك تباعاً.

المبحث الثاني: الديمقراطية في الفكر السياسي المعاصر لحركة طالبان

اقتبست حركة طالبان من فكر أبي الأعلى المودودي وموقفه من الحضارة الغربية في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية كافة، منها في المجال السياسي بخصوص الديمقراطية إذ يُعرب عن موقفه بالقول: "**إن القومية والديمقراطية الغربية صنو للشرك**

بالله، وإن خروج المجتمعات الإسلامية عن الحاكمية لله هو التكفير بحد ذاته، والدعوة للجهاد لإسقاط كل النظم والحكومات في كل بقاع الأرض تحريراً للشعوب من حاكمية البشر لتحل محلها حاكمية الله، ولا للعلمانية التي تنفي الحاكمية لله في الدولة وسياسة المجتمع.. إنّ هناك ثلاث خصائص أوّلية للدولة الإسلامية هي: الحاكم الحقيقي، والمُشرّع الوحيد هو الله، والقانون الوحيد هو القانون الذي جاء به الإسلام"(النابلسي 2008، 70-71) و(مراد 2014، 279-296) و(علوان، بتول حسين، سناء كاظم. 2021، 6).

وبالرغم من تبني الحركة بعضاً من آراء المودودي إلّا إنّهم لا يسعون إلى توسيع مدى أفكارهم وإمارتهم خارج حدود أفغانستان، هم فقط يلتزمون بالرؤى التقليدية التي ترفض الديمقراطية كونها بضاعة غربية. ومن هذا الموقف نستطيع أن نفهم جزء من الفكر السياسي لحركة طالبان، التي تسعى إلى رفض أيّ مصطلح حداثي أو غربي، سواء كان بالمفهوم أو بالمضمون لذلك المصطلح، ويأتي ذلك في سياق استراتيجيتها للحفاظ على الهوية الإسلامية، ويبدأ ذلك من الحفاظ على التعاليم الدينية التقليدية وطريقة التدريس، إلى رفض كل ما هو غربي ومخالف لفكرهم وطبيعة فكرهم السياسي والاجتماعي القبلي-الديني.

من هنا ترفض حركة طالبان استعمال لفظ الديمقراطية، لأنها "**تمنح حق التشريع للشعب وليس لله**" بحسب رأيهم. وكانت في السابق لا ترى أهمية لوضع دستور أو لائحة لتنظيم شؤون الدولة، وكانت ترى أن القرآن والسنة هما دستور الدولة الإسلامية – لكن فيما بعد سيتغيّر موقفهم من الدستور- وتعدّ الحركة أمير المؤمنين بمثابة الخليفة، ينتخبه أهل الحل والعقد، ولا توجد مدة محددة لتولي منصب أمير المؤمنين، ويتم عزله فقط في حالة العجز أو الموت أو إذا أتى ما يخالف الدين. والشورى كما تؤمن بها الحركة معلّمة فقط وليست ملزمة. ولا تسمح الحركة بتشكيل أحزاب سياسية جديدة، ولا تقبل الأحزاب الموجودة، ويقول مؤسس الحركة في ذلك إنه رفضها لأنها "**تقوم على أسس عرقية وقبلية ولغوية، وهي نوع من العصبيات الجاهلية، الأمر الذي تسبب في مشاكل وعداء وفرقة بين الناس**"(الجزيرة نت 2021).

وفي أغسطس 2021م وبعد أربعة أيام من فرض سيطرتها على مفاصل البلاد كافة بما فيها الحكومة أكّدت حركة طالبان، موقفها من نظام الحكم في أفغانستان، وذلك بأنّه لن يكون ديمقراطياً. وقال متحدث باسم الحركة، وحيد الله الهاشمي، إن "**أفغانستان ستُحكم وفق قوانين الإسلام، ولن تحكم وفق النظم الديمقراطية**". وأضاف الهاشمي "**النظام الديمقراطي لا علاقة له ببلدنا... لن نناقش نوع النظام السياسي الذي ينبغي تطبيقه في أفغانستان، لأن الإجابة واضحة بالفعل.. قانون الشريعة الإسلامية فقط، وهذا كل شيء**"(الشرق الأوسط 2021).

في المقابلة التي أجراها الباحث مع عضو حركة طالبان بشير أحمد الأفغاني، قال الأخير بخصوص القرارات في البلاد وطبيعة الحكم فيه، بأنّ لدى "**طالبان مجلس شورى قيادي، هذه الشورى هي التي تتخذ كل القرارات برئاسة أمير المؤمنين من المذهب الحنفي... وطالبان لا تعتمد إلا على علماء الحنفية، كل القرارات والأطروحات تصدر من العلماء**". وعمّا إذا كان الشورى سيضمّ أشخاصاً من عرقيات ومذاهب أخرى، أجاب بشير أحمد: "**الشورى لن يكون فيها إلا الأحناف، أما فما دونهم فيكون فيه رجال من كل العرقيات والمذاهب**". وعلّل ذلك لأنّ: "**المذهب السائد في البلاد والرسمي هو المذهب الحنفي**" (مقابلة خاصة). ويتضح من هذه الإجابة أن مشروع حكم (إمارة أفغانستان الإسلامية) هو مشروع الأغلبية الدينية والقبلية البشتونية بالدرجة الأساس، ثم يليهم في إدارة البلاد بقية العرقيات والمذاهب.

نظام الشورى عند طالبان هو تبع للنظام التاريخي للشورى بالفهم الماضوي، الذي عدّوه أُسّاً إسلامياً مقابل الديمقراطية الغربية لأن العقل المعرفي الديوبندي مصمّم على عدّ كلّ ما يرد من الغرب كفر – يرون أنّها تمنح حق التشريع للشعب وليس لله – ومروق عن الدين. كما إنّ أهل الشورى عند الديوبندية ليس لهم عدد ثابت إذ ربما يكون فيها كل القيادات المعروفة، وتضمّ دار الافتاء عدداً من الفقهاء ومقرها في قندهار ولكل ولاية مجلس شورى وعموماً فإنّ مجالس الشورى معلّمة وليس ملزمة، فالملا هو الذي يتخذ القرارات وله الحرية في الأخذ برأي مجلس الشورى أو رفضه ولا يرون الحاجة إلى دستور

لأن القرآن والسنة عندهم هما الدستور ولديهم هيئات للأمر بالمعروف تمنع الموسيقى والصور وتمنع المرأة من العمل ولا تسمح بتشكيل أحزاب (زاهد 2021، 37). كما أنّ الشورى عند طالبان "**هي من وجهة نظر الشرع وليست بديل الديمقراطية، الشورى يقترح والأمر بيد الأمير**"(مقابلة خاصة).

ويتألّف مجلس الشورى من البشتون من شرق أفغانستان وجنوبها، على الرغم من وجود بعض الشخصيات غير البشتونية، بما في ذلك الأوزبك. يُذكر أنّه كان لطالبان مجالس شورى إقليمية في "بيشاور" و"ميرانشاه" الباكستانيتين، ودائماً ما كانت تنشب بين هذه المجالس ومجلس شورى كويتا توترات من حين إلى آخر، بشأن ترتيبات القيادة، والسيطرة، والتمويل، وغيرها من الخلافات والمشكلات الإدارية التقليدية(Their 2020, 6) و(Ali, Inass Abdulsada and Alwan, Batool Hussain 2020, 368).

وحتى لو كانت الشورى هي مرجعاً لتشريع القرارات والقبول بها من قبل الأمير، فإنّ الحركة مؤخراً اعتمدت "بشكل مؤقت" دستور العهد الملكي، في تطوّر لافت يعكس شيئاً من المرونة في الفكر السياسي لحركة طالبان، إذ أنّ دستور العهد الملكي إذ أعلنت الحكومة الأفغانية المؤقتة – بعد سيطرتها على كابول بعشرة أيام – التي شكّلتها حركة طالبان أنّها تنوي تطبيق دستور العهد الملكي باستثناء ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية. هذا الدستور الذي استدعته طالبان يعود إلى محمد ظاهر شاه آخر ملك حكم أفغانستان قبل إسقاط نظامه السياسي سنة 1973م، وتركّزت ملامحه على تحقيق ديمقراطية عصرية، وإجراء انتخابات برلمانية، وإقرار حقوق المرأة والحقوق المدنية (الجزيرة نت 2021). وجاء ذلك في تصريح وزير العدل بالإنابة في حكومة حركة طالبان مولوي عبد الحكيم شرائع في بيان إنّ: «**الإمارة الإسلامية ستتبنى دستور عهد الملك الأسبق محمد ظاهر شاه مؤقتاً**». وأضاف: "**أنه لن يتم تطبيق أي شيء في النص يُعتبر لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية. وقد يكون اعتماد هذا الدستور من قبل طالبان مفاجئاً، رغم أنّها لا تتبناه كاملاً**"(الشرق الأوسط 2021). وفي رأي مقارب قال بشير أحمد عضو حركة طالبان حين سأله الباحث عن نيّة الحركة كتابة دستور جديد أم أنها ستعتمد على

دستور العهد الملكي مع إجراء بعض التعديلات عليه؟؛ أجاب: "**نعم هي ستعتمد على الدستور بعد تنقيحه لكن القرار سيظل قرار الشورى مهما جاءت دساتير، الشورى بإمكانها فعل كل شيء، والأمير بإمكانه كل شيء حتى إلغاء الشورى والدستور بدون أن يقف في وجهه أحد**". وعن سؤال الباحث فيما إذ سيبقى مجرد دستور شكلي؟ أم ستنفذ بعض من قوانينه؟ كيف ستطبق حركة طالبان الدستور الملكي على الرغم من احتواءه على بعض الأمور التي تتعارض مع الرؤية السياسية والإسلامية للحركة؟ قال بشير: "**الدستور سيبقى دستوراً في الأمور غير الشرعية، وسيتم تنقيحه وإلغاء ما يتعارض مع الشريعة**"(مقابلة خاصة).

أما عن مرونتها السياسية فإنّ حركة طالبان من وجهة نظر أحد أعضائها: "**ملتزمة بالجانب العقائدي الذي لا يقبل التنازل، أما من الناحية السياسية فهي تعلّمت كثيراً وتتنازل في كثير من قراراتها تماشياً مع العالم**"(مقابلة خاصة).

ويتّضح ممّا تقدم أمور عدّة أبرزها:

1- ترفض طالبان الديمقراطية كمصطلح وكمفهوم، وكمضمون في تطبيق آلياته كتأسيس الأحزاب وغيرها.

2- يأتي رفض طالبان للديمقراطية كون هذا المفهوم يعدّ من المفاهيم التي لا تتلاءم مع رؤيتها الإسلامية وفكرها السياسي والإسلامي.

3- طالبان تسعى للحفاظ على هويتها دون قبول المفاهيم الغربية الحديثة والمعاصرة.

4- تعدّ الحركة مجلس الشورى هو الأساس ولا بديل عنه، وهو مجلس مُعلّم غير مُلزم، ويبقى الأمر والقرار الأخير لأمير الحركة هبة آخوند زاده.

5- مجلس الشورى يضم أعيان البشتون وقادتها من المذهب الحنفي فقط، أما ما دون المجلس فمن الممكن أن يضمّ بقية عرقيات ومذاهب أفغانستان، من غير البشتون والأحناف.

6- أظهرت طالبان شيئاً من المرونة والبراغماتية في قبولها دستور العهد الملكي الذي يعدّ من الدساتير التي تتضمن حقوق وحريات تعارضها الحركة لتقاطعها مع فكرها العقدي والسياسي.

7- لم يتضح بعد فيما إذا ستكتب الحركة دستوراً جديداً يلاءم أفغانستان المتنوعة، وتحتوي مواده على مرونة تتلاءم وطبيعة العصر والمتغيرات الفكرية السياسية والدينية.

المبحث الثالث: المعارضة في الفكر السياسي المعاصر لحركة طالبان

تواجه الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة إشكالات تخص تعاطيها مع المعارضة عند وصولها للسلطة، وكيفية قبولها في ظلّ تمسّك تلك الجماعات الحركية بأيديولوجية أحادية، تتعامل مع الأحزاب كخطرٍ يوازي سلطتها السياسية ويهدّد كيانها في البقاء، لذا من النادر رؤية تصالحية بين من كانوا في المعارضة من الجماعات السياسية الإسلامية وبين من كانوا في السلطة ثم أصبحوا خارجها (عزيز، أحمد عدنان. 2021. 180). فضلاً عن ذلك يأتي رفض بعض الجماعات للمعارضة من منطلق فقهي-ديني، من قبيل أنّ الجماعة تفرقها الحزبية، لأن الأصل وحدة الأمّة الإسلامية، والأحزاب تؤدي الى تفرقة الأمة، وهذا هو موقف السلفية العلمية. وهذا المحور أيضاً ليس محل إجماع، إذ حصل تطور كبير بعد أحداث الربيع العربي، إذ ظهرت أحزاب لها توجهات سلفية في مصر والعراق (الربيعي 2015، 32-34). وطالبان ليس بعيدة عن هذه الجدلية التي تخوضها منذ حكومتها الأولى حتى حكومتها الحالية (15 أغسطس 2021م- الوقت الحاضر).

منذ أكثر من 25 عاماً عندما وصلت طالبان إلى الحكم لأوّل مرة في العام 1996م، بعد انتصارات عسكرية على الأحزاب الأفغانية المناوئة لها، ورغم سيطرتها أيضاً على العاصمة، ظلّت قوى المعارضة المسلّحة تسيطر على نحو 30% من أفغانستان، وظلّ الأمر كذلك حتى انتهاء حكومة طالبان الأولى بعد الغزو الأمريكي في العام 2001م. الأمر ذاته يتكرر مرة أخرى، فبعد أيام من سقوط كابول في يد طالبان، أعلنت المعارضة عن وجودها وتمركزها في إقليم بانشير مرة أخرى كما حدث في سنة 1996م، إذن؛ لا

يمكن تحليل مشهد أفغانستان بعدّه معادلة بين طرفي صراع طالبان والولايات المتحدة، أو حتى الأخذ في الاعتبار تنظيمات الإرهاب العالمي القاعدة وداعش(Hameed 2022, 118) و(Hameed 2020, 348) و(حميد، هالة خالد. 2018. 215)، بينما المشهد الأفغاني أكثر تعقيداً على المستوى المحلي، وما يزيد من تعقيده الارتباطات المحلية المتعددة بالأطراف الإقليمية، وقبل أن نعرف موقف طالبان من المعارضة، لابدّ لنا من معرفة خريطة القوى المعارضة لحركة طالبان، وهي كالآتي:

1- المعارضة الأوزبكية بقيادة زعيمها عبد الرشيد دوستم، أحد القيادات المهمّة في المشهد الأفغاني، وهو الآن هارب إلى أوزبكستان على الحدود الأفغانية بعد سيطرة طالبان.

2- "الجبهة الإسلامية المتحدة لإنقاذ أفغانستان" و"جبهة المقاومة الوطنية الأفغانية": وهي أسماء أطلقتها الصحافة الغربية على القوات المعارضة لطالبان والموجودة في إقليم بانشير صعب التضاريس الذي كان تاريخياً عصيّاً على طالبان لوجود أحمد شاه مسعود فيه. وجاءت هذه التسمية خاصة منذ 15 أغسطس 2021م، بعدما أعلن نائب الرئيس الأفغاني أمر الله صالح، نفسه رئيساً شرعياً مؤقتاً للبلاد بموجب الدستور في أعقاب فرار الرئيس أشرف غني، واستقراره – في البداية – في بانشير وتصريحه بتواصله مع القيادات الأفغانية المناوئة لطالبان. إلى جانب ذلك، برز أحمد مسعود نجل أحمد شاه مسعود زعيم الجماعة الإسلامية والطاجيك القوام الرئيس للتحالف الشمالي على خريطة التوازنات، إذ وجّه رسائل عدّة يطلب فيها دعماً من الدول الغربية لتحالف الشمال أمام طالبان(مختار 2021، 35-37).

ووفقاً لبعض المراقبين والباحثين، ترجح بعض السيناريوهات استقرار الحكم لطالبان مع تطوير أدائها وتفاوضها مع مقاومة تحالف الشمال، ويبدو هذا السيناريو هو الأقرب إلى الواقع نظراً للمعطيات الراهنة التي ترى أنّ القوى المعارضة ليست ذات تأثير قياساً بالقوة والمقدرات التي تمتلكها حركة طالبان. إذ تؤكد الانتصارات العسكرية الكبيرة التي حققتها طالبان والسيطرة على مساحات واسعة من الأرض في ظل انسحاب نهائي للقوات

الأمريكية وفرار لبعض قوات الجيش الأفغاني، على حقيقة القوة النسبية لطالبان وقدرتها على الاستقرار لفترة زمنية في حكم أفغانستان (مختار 2021، 37). إذ سيطر طالبان في 17 سبتمبر 2021م على بانشير بعد محاصرة الإقليم بثلاثين ألف مقاتل مقابل عشرة آلاف مقاتل من المعارضة، وفي مؤشر على الاحترام، أصلح طالبان قبر أحمد شاه مسعود الذي خرّبه عدد من المقاتلين الذين أرادوا الانتقام عند وصولهم. وتقول الحركة إنها تريد إحلال "السلام والأمان" في بانشير (فرانس24 2021م).

وعن موقف حركة طالبان من المعارضين السياسيين، وهل تسمح الحركة بقبول معارضة سياسية لها؟ فإن حركة طالبان: "**لا تسمح للمعارضة وتسمح للمعارضين للبقاء في البلد كعامة الشعب**". أي أنّ الحركة لا تسمح للمعارضة في ممارسة نشاطها السياسي ضد حكومة الإمارة لكنها تسمح لهم البقاء في البلاد. والمعارضة على نوعين أفغانستان بحسب شهادة عضو حركة طالبان بشير أحمد الأفغاني (مقابلة خاصة):

1- الذين كانوا في السلطة، وتم إبعادهم عن المشهد السياسي بعد سيطرة طالبان على كابول، ولا توجد عليهم مؤشرات أمنية من قبل الحركة، فلهم الحق في البقاء كسائر الشعب.

2- الذين كان لهم صلات تواصل مع القوات الأمريكية أو كانوا ينتقدون طالبان (قناة الحرة 2021) أو بعض من لا يتفقون مع الفكر السياسي والعقدي لطالبان (يورونيوز 2021)، وهؤلاء فرّ منهم الكثير خارج أفغانستان، وبعضهم قُتل على يد الحركة.

إذن؛ على المستوى السياسي والاجتماعي، لا مجال للمعارضة في أفغانستان سواء كانت تلك المعارضة تتمثل في التعبير عن الرأي أو الاختلاف الفكري والسياسي، أو الانتقاد بكل أشكاله – كوميدي أو نقدي – أو الاختلاف مع خطوط حركة طالبان الحمراء، وطالما هناك طالبان، فلا وجود لمن يختلف معها في أغلب الأحوال.

أما على صعيد تأسيس الأحزاب السياسية، وفي إطار الدستور لمؤقت الذي اعتمدته الحركة مؤخراً الذي يحمل مواداً تتعلق بتأسيس الأحزاب وبحرية النشاط السياسي المكفولة في الدستور المؤقت، ترفض الحركة تأسيس أحزاب جديدة، فـ "**لا مكان للحزبية في**

أفغانستان" كما يقول عضو الحركة بشير أحمد، فطالبان لا تسمح بتأسيس أحزاب جديدة فتية أو جديدة كما لا تسمح بعمل الأحزاب السابقة (مقابلة خاصة).

وربّما يعود سبب رفض حركة طالبان للأحزاب، لأنّ أهل الشورى عند الديوبندية يرفضون ذلك، فبالرغم من أنّ عرقيّة البشتون المتداخلة مع الديوبندية، إلا أنّهم يرون أنّ مساوئ الأحزاب أنّها تقوم على أسس عرقيّة وقبليّة فهي ممنوعة وهذا يعود إلى العام 1980م حين تمّ إنشاء المجلس العالمي للحركة الديوبندية وغرضهم تنظيم أتباعهم في الباكستان والهند وبنغلادش وأفغانستان ونظموا عشرة مؤتمرات عالمية لتوحيد صفوفهم ويكرّر أتباع الديوبندية أنّ تاريخ الجهاد الديوبندي يعود إلى الجهاد المسلح في نهاية القرن التاسع عشر ضد الحكم البريطاني ثم قيادة ثورة في عشرينيات القرن الماضي والقتال في إقليم كشمير فحركة طالبان هي الفصيل الأكبر للديوبندية لاستعادة حكام الإمارة بعد طرد الأمريكان(زاهد 2021، 38).

وفي هذا السياق برّر المتحدث باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد منع التعددية الحزبية بالقول: إنّ «طالبان» رفضت التعددية السياسية لأنّ **«الأحزاب مهّدت لحرب الطوائف».** وفي الوقت ذاته قال إنّ الحركة تسعى لضمّ شخصيات أفغانية ذات كفاءات عالية من خارج طالبان للحكومة الجديدة. كما ستكون هناك انتخابات تشمل جميع الأطراف الأفغانية في المرحلة المقبلة (الجزيرة نت 2021). لكن لم يُحدّد متى سيتم ضمّ تلك الشخصيات؟! ومتى تبدأ المرحلة المقبلة التي تحدّث عنها؟!.

وحتى الآن لم تقدّم حركة طالبان تصوّراً واضحاً عن شكل ونوعية الحكومة التي تنوي تشكيلها، وكيفية تعاطيها مع المعارضة ومع تأسيس أحزاب تعمل ضمن الإطار الداخلي للدولة الجديدة، كما لم يستقر رأي قادتها على أُنموذج للحكم والنظام السياسي. وإذا كان هناك جديد في أدبيات الحركة وتصريحات قادتها السياسيين فهو يتعلق بإشارات مقتضبة إلى تشكيل الحكومة الموسعة أو الحكومة الشاملة حسب تعبير المتحدث الرسمي باسم الحركة ذبيح الله مجاهد. ويبدو أنّ الهدف من الحكومة الشاملة لدى قيادات الحركة ليس تقسيم الحكومة وتوزيع المناصب والحقائب فيها على الأحزاب والشخصيات السياسية

المعروفة على أساس المحاصصة كما كان الوضع في الحكومات السابقة المدعومة من الولايات المتحدة والدول الغربية. ففي الماضي كانت المناصب الحكومية –كالوزارات والولايات والسفارات– مقسمة على الجمعية الإسلامية وحزب الوحدة وحزب الجنرال عبد الرشيد دوستم وحزب "أفغان ملت" القومي البشتوني ومؤيدي الرئيس السابق أشرف غني (وزين 2021).

كما ترفض حركة طالبان تشكيل الحكومة الائتلافية مع الأحزاب والشخصيات، وترى أنّ الحكومات الائتلافية ستكون ضعيفة ومنقسمة لا تستطيع إدارة أفغانستان خاصة في الظروف الراهنة، إذ يحتاج البلد إلى حكومة تبسط سيطرتها على كافة أرجاء أفغانستان وبإمكانها حسم الأمور بإرادة قوية وحزم. ويؤكد قادة الحركة في الأحاديث العلنية والجلسات المغلقة أن الحكومة المقبلة ستشتمل على شخصيات من مختلف الأعراق والمناطق بأفغانستان. إلّا أنّ الغموض يكمن فيما إذا كان أعضاء الحكومة سيأتون من مختلف المناطق والعرقيات من حركة طالبان أم أنّ الحكومة ستتضمن شخصيات من خارج الحركة مع مراعاة التنوع العرقي والجغرافي والثقافي والسياسي للمجتمع الأفغاني (وزين 2021).

النتائج والمناقشات:

لا تمتلك طالبان مفكّرين لهم أفكاراً ونظريات معينة ومنفردة تجاه الدولة، وما مشروعها السياسي إلا هجين مُقتبس من المودودي وغيره تارة، ومن مقاصد الشريعة الإسلامية تارة أخرى، إذ أنّها تستمدّ فكرها السياسي تجاه الدولة من ثلاثة مصادر: التاريخ، النص القرآني والسنة والأحاديث، وفقه السياسة الشرعية التقليدي على المذهب الحنفي.

لا يوجد في منشورات الحركة وأدبيّاتها شيء عن تصورها لنظام الحكم بتفاصيله. وكل ما جاء هو تأكيد بشكل عام على أنّها تسعى جاهدة لإقامة نظام إسلامي يطبق الشريعة. وإلى الآن لم توضح تصريحات قيادات الحركة مشروعها السياسي بشكل واضح. ويبدو أنّ حركة طالبان تفتقد حتى اليوم لرؤية واضحة مدونة لنظام الدولة والحكومة.

اعتمدت طالبان على الأعراف القبلية المتوارثة كنظام قانوني بديل، مع استعمال بعض القوانين من دستور العهد الملكي الأفغاني الذي أُقر في العام 1964. كانت تلك النظرة محلية تماماً. وفي تجربتها الحالية، لا توجد مؤشرات تشير إلى قوانين جديدة ونظرية معاصرة في الفكر السياسي لطالبان.

بدلاً من التوجه نحو بناء هياكل حزبية حديثة في الطبقة المتوسطة والمثقفة في المجتمعات الحضرية، اعتمدت طالبان على تنشيط وتنظيم الهياكل الاجتماعية التقليدية القبلية المحيطة بها. استخدمت طالبان المرجعية الدينية التقليدية لجمع الدعم لمشروعها السياسي بطريقة لم تتبعها الحكومات البشتونية السابقة.

في فكر حركة طالبان، تنظر الحركة إلى الديمقراطية بشكل سلبي، وذلك لأسباب عدّة:

أولاً: يعدّون الديمقراطية نظاماً غربياً يُخالف المفهوم الإسلامي للحكم، وبالتالي يرفضون تطبيقها في إطار دولتهم "المثالية".

ثانيا: يرون أنّ الديمقراطية تفتقر إلى الأُسس الدينية والمعايير الإسلامية التي يعتقدون أنّها يجب أن تحكم الحياة السياسية والقانونية. ويرون أن الشرع الإسلامي هو المصدر الوحيد والثابت للقوانين والتشريعات، وبالتالي لا يجب أن يتم التخلي عنه أو تعديله بواسطة الإجماع الشعبي أو بالاستناد إلى الارتباطات السياسية.

ثالثًا: تعدّ حركة طالبان الدولة الإسلامية التي تسعى إلى إقامتها هي ذاتها أُنموذجاً للعدل والمساواة، وبالتالي يرون أنّ الديمقراطية ليست ضرورية. كما يعتقدون أنّ الحكم الإسلامي الصارم وتطبيق الشريعة الإسلامية سيوفر العدل والاستقرار للمجتمع.

وبالنظر إلى الهيكل التنظيمي لحركة طالبان، يكون الملا أو الزعيم الأعلى للحركة هو السلطة الأعلى والمسؤول الأول في صنع القرارات السياسية. وتتبعه هيئة الشورى التي تضم قادة بارزين من الحركة، وتقوم باتخاذ القرارات المهمة وتقديم الاستشارات المؤنسة غير المُلزمة.

ترفض حركة طالبان أيّ معارضة سياسية كانت أو اجتماعية، ولا مجال لقبول أي من المعارضتين، ولا تسمح بتأسيس الأحزاب بكل الأحوال، ولا يمكن للأحزاب السابقة أن تعود لنشاطها السياسي.

كذلك ترى الحركة أنّ الأحزاب قد مهّدت لاقتتال بين أبناء الشعب الأفغاني، اذ تريد الحركة أنْ تحكم البلاد بقبضة من حديد، من خلال السيطرة على كامل الأراضي الأفغانية، وعدم منح الفرصة لأيّ جماعة سواء كانت في بانشير أو غيرها لأن تكون عقبة أمام إمارتها الإسلامية الثانية والجديدة.

كما ترفض حركة طالبان الحكومة الائتلافية لأنها ستكون منقسمة وضعيفة بحسب تعبيرها. وجلّ ما تريده حكومة طالبانية خالصة وقوية تبسط يدها في البلاد ويأتمر الجميع بقرارها.

الخاتمة:

في بحثنا هذا توصّلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

1- تنظر حركة طالبان إلى الدولة من منظور قبلي بدلاً من المنظور القومي الحديث، حيث تعتمد على القوانين التي ورثتها من تقاليد المجتمع والتعاليم الدينية التقليدية.

2- خلافاً للجماعات السياسية الإسلامية التي تؤصل لنظرية الحكم والدولة في مسارها السياسي، فإن حركة طالبان لا تعتمد نظرية معيّنة في أفغانستان، وإنما تتعامل مع قضية الحكم بمنظار تقليدي بضوابط فقهية غير قانونية.

3- ترفض حركة طالبان القانون الوضعي، لكنها تستعين به في تسيير أمور الدولة، من قبيل اعتماد دستور العهد الملكي، في تناقض واضح بين اعتمادها على الضوابط الفقهية دون تحديثها وبين حاجتها إلى القانون الوضعي في المستحدثات المعاصرة.

4- سلطوية الحركة وتشدّدها ومركزية الملا في صنع القرار السياسي، نابع من البيئة القبلية التي نشأت بها الحركة وتنامت.

5- يغيب عن فكر الحركة فقه الواقع وفقه المقاصد، الذي يضفي روح المعاصرة على فكرها السياسي وتعاطيها مع الحكم والمفاهيم الحديثة.

6- في الفكر السياسي لحركة طالبان، يُعدّ الأُنموذج الديمقراطي غير متوافق مع رؤيتها للحكم. حركة طالبان تسعى إلى إقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية بمفهومها الصارم. وبالتالي، فإن السلطة السياسية والقرارات الحكومية تتم بواسطة الزعماء الرئيسيين للحركة والهيئات والمجالس التابعة لها، وليس من خلال عملية ديمقراطية.

7- رفض الديمقراطية والأخذ بالشورى وحده، يكرّس الاستبداد الديني والسياسي لدى الحركة، فالشورى عند طالبان معُلِمة وليست مُلزمة، أي أنّ قائد الحركة أو الملا له الحق في الرفض والقبول فيما إذا كانت هناك مقترحات من مجلس الشورى.

8- رؤية وفكر طالبان للدولة والحكم أو للإمارة – كما ترغب بتسميتها – هي رؤية طوباوية غير واقعية، فهي ترى أنّ حكم النبي والعهد الراشدي هو أفضل أنواع الحكم، لكن متغيرات العصر وشكل الأنظمة والدولة القومية الحديثة قد تغيّرت، كما أنّ الناس لم يعودوا رعايا بل أصبحوا مواطنين، لهم حقوق وعليهم واجبات، وهذا ما لا تدركه حركة طالبان.

9- فيما يتعلق بالمعارضة، فإنّ الحركة ليس لديها نظام سياسي متعدد الأطراف أو آلية رسمية للمعارضة. ويمكن أن يكون هناك رأي أو فرد يعارض سياسة حركة طالبان، ولكن القرارات النهائية تتخذ بشكل مركزي ولا يوجد مساحة مفتوحة للمعارضة السياسية المنظمة داخل النظام.

10- لا تسمح بتشكيل الأحزاب لأن الأحزاب – من وجهة نظرها – تُفرّق ومدعاة للحرب الأهلية.

11- التعدّدية بحسب رؤية طالبان تُضعف الدولة وتشتت قوّتها، لذا فالمركزية الشديدة هي السمة الأساس في فكر طالبان السياسي.

12- لا تفكر حركة طالبان في المعارضة السياسية على أنّها مسألة ضرورية لتقويم الحكم والدولة، وإنما تنظر إليها بوصفها عدواً يسعى لتخريب وإسقاط الإمارة الإسلامية،

ونظرة الاستعداء يجعل من طالبان حركة قلقة خائفة من الآخر وغير مستعدة للتسامح أو ترك متنفّس للمختلفين معها.

13- حضور المؤثر القبلي والفقهي والعقدي في فكر طالبان، دون المراجعات الفقهية والفكرية والسياسية، جعلها تتموضع في زاوية ترفض من خلالها التحديث الفكري تجاه الدولة، وترفض الديمقراطية وتعطّل الشورى وجعلها غير فاعلة ما دام القرار الأخير لدى الملا فقط، وحرمان المعارضة من تأدية دور المراقب على أدائها.

قائمة المصادر:

آرمسترونغ, كارين. 2016م. *حقول الدم: الدين وتاريخ العنف*. ترجمة: أسامة غاوجي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

الجزيرة نت. 2021. "محمد ظاهر شاة الذي استدعت طالبان دستوره من العهد الملكي لافغانستان..هذه قصته". 28 ايلول,2021.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/9/29/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%B4%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D8%AA-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86

(ب). 2021. "طالبان تطمن الغرب و تتعد بتنظيم انتخابات..رئيس الحكومة الجديدة: عهد اراقة الدماء بأفغانستان ولى". 9 ايلول, 2021. تقرير ومقابلة صحفية. 2021/9/9م:
https://www.aljazeera.net/politics/2021/9/9/%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-49

الزبيدي، طارق عبد الحافظ وعلي، تغريد حنون. 2018. فكر حركات الإسلام السياسي، دراسة في المقومات والمعوقات. مجلة العلوم السياسية. العدد 54. 276.

الشرق الاوسط. 2021."طالبان تتبنى مؤقتا دستور الملك محمد ظاهر شاة". 28 ديسمبر,2021.
https://www.aljazeera.net/politics/2021/9/1/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%8A

الحفيان, كرم. 2019. "ملامح المشروع السياسي لطالبان". المعهد المصري للدراسات.26 يوليو 2019.
https://eipss-eg.org/%d9%85%d9%84%d8%a7%d9%85%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a-/%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%a7%d9%86

(ب). 2021. "لماذا تنجح طالبان "المنغلقة" ويفشل الإسلاميون "المنفتحون"؟: *المرجعية الاجتماعية*. الجزء الثالث". مركز المجدد للبحوث والدراسات. 16 سبتمبر، 2021.
https://almojaded.com/2021/09/16/taliban3/

الحناشي، محمد الهادي. 2013. *العاصفة والعمامة: أفغانستان جمهوريّة بلا نصر وإمارة بلا هزيمة*. دبي: دار مدارك للنشر.

الخزعلي، أمل هندي. 2016. *"الخطاب الإسلامي المعاصر: واقع التطرف ودعوات التجديد"*. مجلة قضايا سياسية، العدد. 46-45 (اب):73-112.

الربيعي، خليل. 2015. *السلفية في العراق: دراسة في التاريخ والفكر*. بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.

القططي, وليد. 2021م. "طالبان ومأزق الحاكمية". الميادين نت. 2 أيلول, 2021.

https://www.almayadeen.net/articles/article/867008/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9

النابلسي، شاكر. 2007 . *بن لادن والعقل العربي: كيف فكّر العرب بعد 11 سبتمبر 2001؟* . بغداد: منشورات الجمل.

وزين، فضل الهادي. 2021. " بعد سيطرة حركة طالبان.. أي ملامح للحكومة في أفغانستان؟". الجزيرة نت. 2 ايلول, 2021.

https://www.aljazeera.net/politics/2021/9/1/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%8A

الميادين نت. 2021. "طالبان بين الحاكمية الإلهية وسيادة الأمة، لقاء تلفزيوني". 12 تشرين ثاني ,2021.

https://www.almayadeen.net/episodes-tv/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A9/%D8%A3-%D9%84-%D9%85

الميالي، احمد عدنان عزيز. 2019. "النظام السياسي الاسلامي: تأصيل قرآني". *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية*. عدد.25(كانون الاول):341-369.

جبلي، علي. 2020م. *حركة طالبان أفغانستان: مأزق الحرب وآفاق السلام*. تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

جريدة الشرق الأوسط، 2021م، *{طالبان} تتبنى مؤقتاً دستور الملك محمد ظاهر شاه*. الأربعاء - 21 صفر 1443 هـ - 28 سبتمبر 2021م، العدد [15646].

https://aawsat.com/home/article/3215476/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A7%D9%8B-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%B4%D8%A7%D9%87

حسن، عمار علي. 2021. "نهج أكثر محافظة: كيف يمكن فهم خطاب وممارسات حركة طالبان؟". المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.20اغسطس،2021.

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6513/%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86

حقاني، مولوي حفيظ الله.1997. *طالبان من حلم الملا الى امارة المؤمنين*. اسلام اباد: معهد الدراسات السياسية

زاهد، عبد الأمير كاظم. 2021. *طالبان القبيلة والدولة والدين: قراءة في المكونات الأصولية والسياسات*. النجف الأشرف: مركز الرافدين للحوار RCD.

حميد، هالة خالد. 2018. الإرهاب وحقوق الانسان بعد عام 2001. مجلة العلوم السياسية، العدد 54. 215.

زهران، مصطفى. 2021. *سوسيولوجيا حركة طالبان الأفغانية المتشددة وتشكلاتها الفكرية: ملامح مشروعها الإسلامية والسياسي ومحددات العمل الجهادي*. موسكو: مركز الدراسات العربية الأوراسية CAES.

(ب).2021. " *قيادي في «طالبان»: لن يكون هناك نظام ديمقراطي على الإطلاق". 18 اغسطس2021.*

https://aawsat.com/home/article/3139221/%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%C2%AB%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86%C2%BB-%D9%84%D9%86-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82

علوان، بتول حسين. 2011. "العنف في مراجعات مفكري الحركات الاسلامية". *مجلة دراسات دولية*، عدد.49 (تموز):90-126.
علوان، بتول حسين وكاطع، سناء كاظم .2021. التكفير في فكر الحركات والتنظيمات الإسلامية: التداعيات الاجتماعية، مجلة العلوم السياسية، العدد (61). 6.
عزيز، أحمد عدنان. 2021. العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة، مجلة العلوم السياسية، العدد (61). 180.
مجموعة باحثين. 2021م. حركة طالبان.. النشأة والفكر والتنظيم. الجزيرة نت. 2021/8/16م:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/8/16/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85
(ب).2021. "حركة طالبان ..النشأة والفكر والتنظيم".16 اب, 2021.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/8/16/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85
مختار، امل. 2021."تحالف الشمال : خريطة القوى المناوئة لطالبان بعد سقوط كابول". في *اللايقين: مستقبل افغانستان بعد هيمنة طالبان*. تحرير احمد عليبة، 34-38. مصر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
مراد، علي عباس. 2014. "التطرف صناعة انسانية ". *مجلة قضايا سياسية*، عدد. 37-38 (كانون الاول):279-296.
مقابلة الباحث مع وعضو حركة طالبان بشير أحمد الأفغاني.
فرانس24 . 2021م. "كيف سقط وادي بانشير في أيدي طالبان؟". 17 ايلول، 2021.
https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9/20210917-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D9%81+%D9%8A-%D8%A3%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86

List of references:

A group of researchers. 2021. The Taliban movement: origins, thought and organization. Al Jazeera Net. 8/16/2021: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/8/16/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85

Ali, Inass Abdulsada and Alwan, Batool Hussain. Leadership and Post-Conflict State Rebuilding: Iraq after 2003 Case Study. Campos en Ciencias Sociales. July 2020. DOI: 10.15332/25006681/6022

Al Jazeera Net. 2021. “The Taliban movement: origins, thought and organization”. August16, 2021. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/8/16/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85

_____. 2021. "the Taliban reassures the West and pledges to organize elections.. Prime Minister of the new government: The era of bloodshed in Afghanistan is over". September 9 , 2021. https://www.aljazeera.net/politics/2021/9/9/%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-49

_____. 2021. "Muhammad Zahir Shah, whose constitution was recalled by the Taliban from the monarchy of Afghanistan.. This is his story". September 29, 2021. available at the following link: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/9/29/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%B4%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D8%AA-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86

Al-Hafyan, Karam. 2019. "Features of the Taliban's political project". Egyptian Institute for Studies. July26, 2019. https://eipss-eg.org/%d9%85%d9%84%d8%a7%d9%85%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a-%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%a7%d9%86

_____. 2021." Why do the "closed" Taliban succeed and the "open" Islamists fail?: Social reference. the third part". Al-Mujaddid Center for Research and Studies. 16 September, 2021. https://almojaded.com/2021/09/16/taliban3/

Al-Hanashi, Muhammad Al-Hadi. 2013. *The Storm and the Turban: Afghanistan is a republic without victory and an emirate without defeat*. Dubai: Madarek Publishing House.

Al-Khazali, Amal Hindi. 2016. "Contemporary Islamic Discourse: The Reality of Extremism and Calls for Renewal." *Political Issues Magazine*, No. 45-46(April): 37-112.

Al-Mayadeen Net. 2021. "The Taliban between divine rule and the sovereignty of the nation". 12 November, 2021. https://www.almayadeen.net/episodes-tv/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A9/%D8%A3-%D9%84-%D9%85

Al-Mayali, Ahmed Adnan Aziz. 2019. "The Islamic political system: Quranic roots " . *Journal of the College of Education for Girls for Humanities*, NO.25 (December):341-369.

Al-Qatati, Walid. 2021. "The Taliban and the Governance Dilemma". Al-Mayadeen Net. 2 September,2021.https://www.almayadeen.net/articles/article/867008/%D8%B7%

D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-
%D9%88%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9

Al-Rubaie, Khalil. 2015. *Salafism in Iraq: a study in history and thought*. Baghdad: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah for printing, publishing and distribution.

Al-Sharq Al-Awsat. 2021. "{Taliban} temporarily adopts the constitution of King Muhammad Zahir Shah". 28 September 2021 .https://www.aljazeera.net/politics/2021/9/1/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-
%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-
%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-
%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-
%D8%A3%D9%8A

Alwan, Batoul Hussein. 2011. Violence in the reviews of thinkers of Islamic movements. *Center for Strategic and International Studies*. Issue 49. 90.

Alwan, Batoul Hussein and Katie, Sanaa Kazem. 2021. Takfir in the Thought of Islamic Movements and Organizations: Social Repercussions, Journal of Political Science, Issue (61). 6.

Aziz, Ahmed Adnan. 2021. Violence and extremism in Iraq: Approaches to motives and ways of confrontation, Journal of Political Science, Issue (61). 180.

An interview conducted by the researcher with the writer. researcher and Taliban member Bashir Ahmad Al-Afghani.

Armstrong, Karen. 2016. *Fields of Blood: Religion and the History of Violence*. Translated by: Osama Ghawji. Beirut: Arab Network for Research and Publishing.

Asharq Al-Awsat. 2021. "Taliban leader: There will never be a democratic system". August
18,2021.https://aawsat.com/home/article/3139221/%D9%82%D9%8A%D8%A7
%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-
%C2%AB%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86%C2%BB
-%D9%84%D9%86-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-
%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-
%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82

Al-Zubaidi, Tariq Abdel Hafez and Ali, Taghreed Hanoun. 2018. Thought of political Islam movements, a study of the components and obstacles. Political Science Journal. Issue 54. 276.

Forouzan, Younes, And Abdolreza Alishahi. 2018. "Terrorist movements in Afghanistan, attitudes towards the status of radical fundamentalist forces in Islamic post awakenings". *Sociology International Journal*. (September):764-767 https://medcraveonline.com/SIJ/terrorist-movements-in-afghanistan-attitudes-

towards-the-status-of-radical-fundamentalist-forces-in-islamic-post-awakenings.html

France 24. 2021. "How did the Panshir Valley fall into the hands of the Taliban?." September17, 2021. https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9/20210917-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86

Haqqani, Hafeezullah. 1997. *Taliban from the Mullah's dream to the Emirate of the Faithful*. Pakistan: Institute of Policy Studies.

Hassan, Ammar Ali. 2021. "A More Conservative Approach: How to Understand the Taliban's Discourse and Practices?". Future Research and Advanced Studies. August 20, 2021. https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6513/%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86

Hamid, Hala Khaled. 2018. Terrorism and human rights after 2001. Journal of Political Science, No. 54. 215.

Hameed, Muntasser Majeed. 2022. State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003. IPRI Journal 2022, Volume XXII(1): 1-23. https://doi.org/10.31945/iprij.220101.

Hameed, Muntasser Majeed. 2022. Hybrid Regimes: An Overview. IPRI Journal 2022, Volume XXII(1): 1-23. https://doi.org/10.31945/iprij.220101.

Hameed, Muntasser Majeed. 2020. Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS). Cuestiones Políticas. Vol.37 No 65 (julio-diciembre2020). DOI: 10.46398/cuestpol.3865.24.

Jabali, Ali. 2020. *Taliban Afghanistan: The impasse of war and the prospects for peace*. Turkey: Strategic Thought Center for Studies.

Mukhtar, Amal. 2021."Northern Alliance: A Map of Anti-Taliban Forces after the Fall of Kabul". In *Uncertainty: Afghanistan's Future after Taliban Takeover*. Edited by Ahmed Aleiba, 34-38. Egypt: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

Murad, Ali Abbas. 2014. "Extremism is a humanitarian industry". Journal of Political Issues, no. 37-38 (December):279-296.

Nabulsi, Shaker. 2007. *Bin Laden and the Arab Mind: How did the Arabs think after September 11, 2001?* Baghdad: Al-Jamal Publications.

Shafaq News Agency, 2021. "Taliban decides the regime: Afghanistan will not be democratic". August 18, 2021.https://shafaq.com/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%85-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

Their, Alex. 2020. "The Nature of the Afghan State: Republic vs. Emirate."United States Institute of Peace. November, 2020. https://www.google.com/search?q=Their%2C+Alex.+2020.+The+Nature+of+the+Afghan+State%3A+Republic+vs.+Emirate.+Institute+of+Peace+United+States.+Afghan+Peace+Process+Issues+Paper.+November+2020.&oq=Their%2C+Alex.+2020.+The+Nature+of+the+Afghan+State%3A+Republic+vs.+Emirate.+Institute+of+Peace+United+States.+Afghan+Peace+Process+Issues+Paper.+November+2020.&aqs=chrome..69i57.1270j0j15&sourceid=chrome&ie=UTF-8

WZein, Fadl Al-Hadi. 2021. "After the Taliban took control, what are the features of the government in Afghanistan?". Al Jazeera Net. September 2,2021. https://www.aljazeera.net/politics/2021/9/1/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%8A

Zahid, Abdul Amir Kazem. 2021 AD. *The Taliban, Tribe, State, and Religion: A Reading of Fundamentalist Components and Policies*. Al-Najaf Al-Ashraf: Al-Rafidain Center for Dialogue (RCD).

Zahran, Mustafa. 2021. *Sociology of the extremist Afghan Taliban movement and its intellectual formations: features of its Islamic and political project and determinants of jihadi action*. Moscow: Center for Arab-Eurasian Studies CAES.

Issue (66) **December** (2023) **ISSN:** 1815-5561 **E-ISSN:** 2521-912X